

تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: (1) بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل

د. عبد اللطيف الحناشي

تقديم :

تعتبر فكرة تأسيس مغرب عربي موحد فكرة متجذرة لدى شعوب المنطقة ونخبها السياسية والفكرية والثقافية، عملت جميعها ومن مواقع مختلفة على نشرها وتكريسها في الواقع وذلك من خلال ممارستها السياسية والثقافية والفكرية طيلة الفترة الاستعمارية. واتخذ هذا النشاط أبعادا سياسية نضالية أكثر وضوحا خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي في دمشق والقاهرة سنة 1947.⁽²⁾ وبعد استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 28-30/4/1958 الذي بلورت فيه الأحزاب الوطنية المغاربية أرضية لتوحيد المنطقة⁽³⁾ ورغم فشل تلك الصيغة في تحقيق الكثير من أهدافها غير أن هاجس إقامة مغرب عربي موحد استمر كأحد ثوابت الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية في المغرب العربي..⁽⁴⁾ فاستمرت محاولات توحيد المنطقة متخذة أشكالا تتماشى مع الواقع الجديد لدول وحكومات المغرب العربي وكان الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش تحقيقا لحلم ناضلت من اجل تحقيقه أجيال متعاقبة من شعوب المغرب العربي ورحبت به جميع الأطراف الإقليمية.

فما هي سياقات تأسيس اتحاد المغرب العربي ؟ وما هي ابرز أهدافه وهيكله ؟ وما هي أسباب جمود الاتحاد ومختلف تداعيات ذلك الجمود وما هي محفزات تفعيل مؤسساته ؟

فبعد توتر شديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في التقارب بينهما وتوج ذلك بقمة العقيد لطفي (بلدة على الحدود المغربية) التي جمعت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالعاقل المغربي الحسن الثاني وذلك يوم 26 فبراير/شباط 1983. وبتاريخ 19 مارس/آذار وقعت الجزائر «معاهدة الإخاء والوفاق» مع تونس والتي انضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر/كانون الأول 1983. ورغم تأكيد البلدين على رغبتهما في أن تمثل هذه المعاهدة ركيزة لبناء المغرب العربي

I. اتحاد المغرب العربي : السياقات والأهداف والهيكل

1. سياقات التأسيس

كان تأسيس الاتحاد تفاعلا واستجابة مع التطورات التي عرفها النظام العالمي⁽⁵⁾ وقناعة الجميع، على ما يبدو، بان السياسة المحورية في المنطقة لا يمكن أن تكون آلية صالحة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية للمنطقة في أفق القرن الواحد والعشرين.⁽⁶⁾

الكبير فإن المغرب وليبيا اعتبرا المعاهدة حلفا ضدتهما ومحاولة جزائرية لعزلهما إقليميا. وكان ردهما إمضاء اتفاق في وجدة (مدينة مغربية على الحدود مع الجزائر) يوم 13 أغسطس/آب 1984 أطلق عليه «اتحاد الدول العربي الأفريقي».

ومثلت مشاركة المرحوم الحسن الثاني ملك المغرب في القمة العربية، التي عقدت بالجزائر في يونيو/حزيران 1988، فرصة «نادرة»، فتحت المجال لمرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، توجت أولا بقمة زرالدة في يونيو 1988 التي حضرها الرؤساء الأربعة والملك المغربي التي مهدت لإنشاء اتحاد مغاربي والاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988⁽⁷⁾ تسببت في إرجاء القمة المغاربية التي كانت مقررة خلال نفس العام. وانتهت المجهودات باجتماع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فبراير/شباط 1989 الذين أعلنوا عن إنشاء «اتحاد المغرب العربي»،

2. الأهداف العامة

ترجع أسباب نشأة الاتحاد إلى عوامل داخلية وإقليمية وأخرى دولية ذات طبيعة اقتصادية وسياسية ولتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل أساسا في:⁽⁸⁾

- فتح الحدود بين الدول الخمس، من أجل منح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال في ما بينها.
- تمكين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية.
- الاهتمام بالتصنيع عن طريق تنسيق السياسة التصنيعية.

- توحيد السياسة الجمركية وطرق التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.
- تنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية وصيانة الهوية والقومية العربية.

وتهدف هذه السياسة المشتركة إلى تحقيق الأغراض التالية:⁽⁹⁾

- **في الميدان الدولي** : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع** : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **في الميدان الاقتصادي** : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- **في الميدان الثقافي** : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته، وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، كتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء...

ورغم أهمية ما احتوته معاهدة مراكش من تفاصيل ذات علاقة بمستقبل الاتحاد وشعوبه غير أنها تضمنت عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة من ذلك مثلا عدم الإشارة إلى الوحدة الجمركية أو الإقتصادية وخلطها بين المعطى الحضاري والجغرافي من خلال عدم تحديد مفهوم دقيق لمفهوم المغرب العربي ولحدوده وخصوصيته الجغرافية، كما تركت الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى غير عربية او عربية لا تنتمي للمجال الجغرافي للمغرب العربي الأمر الذي يشير الى طغيان الهاجس السياسي على التكامل الاقتصادي الإقليمي...⁽¹⁰⁾

3. هياكل الاتحاد

تضم هياكل الاتحاد عدة مؤسسات :

- **مجلس للرئاسة** : يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز في الاتحاد. وتعد رئاسة المجلس دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك وله وحده سلطة اتخاذ القرار، اما قراراته فتصدر بإجماع أعضائه.
- **مجلس وزراء الخارجية** : يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة. ويعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية، كما بإمكانه أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه ولا يكون الاجتماع قانونيا إلا بحضور جميع الأعضاء.

وبالإضافة إلى مجلسي الرئاسة ووزراء الخارجية، توجد لجنة للمتابعة، تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد. وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية. وتعتبر لجنة المتابعة هيئة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهازا لتنشيط العمل الحدودي. وتعد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.

ومن هياكل الاتحاد أيضا لجان فرعية نذكر منها :

لجنة الأمن الغذائي، ولجنة الاقتصاد والمالية، وثالثة للبنية الأساسية، وأخرى للموارد البشرية. كما أقر الاتحاد المغربي مؤسسات أخرى ذات طبيعة قضائية وتعليمية ومالية نذكر منها : مجلس الشورى⁽¹¹⁾ ومحكمة «الهيئة القضائية»⁽¹²⁾ و«الجامعة المغربية»⁽¹³⁾ و«المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية»⁽¹⁴⁾.

II. جمود مؤسسات الاتحاد

1. من مظاهر الجمود

أ - جمود المؤسسات وعدم تفعيل الاتفاقيات

تزامن شلل مؤسسات الاتحاد بالأزمة المغربية الجزائرية في عام 1994/1995 وبرفض ليبيا (في يناير/كانون الثاني 1995) تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقييد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر. وتصاعد الأمر بعد ان جمد المغرب رسمياً عضويته احتجاجاً على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية).

ورغم التشريعات والاتفاقيات التي ضببت تفاصيل الاندماج والاتحاد غير أنها لم تُفعل من ذلك مجلس الرئاسة المغربية الذي من المفروض ان يعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة غير ان الواقع كان غير ذلك اذ عقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشوط، وأخيرا تونس في أبريل/ نيسان 1994 أما الدورة السابعة التي من المفروض عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد لحد الآن ...

كما لم يتم تجسيد الخطة «الإستراتيجية الكبرى للتنمية المغربية المشتركة»، التي أقرت في قمة «رأس لانوف» الليبية 1991 التي تمثلت في مجموعة من الأهداف، بسقف زمني محدد، كضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، ووضع خطط لتعزيز التبادل التجاري بين أعضاء الاتحاد، وكذا العمل سويا على نهج سياسة اقتصادية مشتركة.⁽¹⁵⁾ في حين انصرفت الدول المغاربية إلى إبرام اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومع العالم العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاق أغادير الذي يضم الأردن ومصر إلى جانب المغرب وتونس⁽¹⁶⁾.

ب - ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي

حصر تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال 2015 — 4,8 في المائة من مجموع المبادلات التجارية لهذه البلدان بقيمة

الاقتصادية والأمنية مع دول المغرب العربي باعتبار أنها لا تعتبره فضاء اقتصادياً موحداً لذلك أبرمت اتفاقات شراكة ثنائية على انفراد (مع تونس والمغرب والجزائر) في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية كما توجد بعض الدول المنتمية للاتحاد الأوروبي التي ليس من صالحها أن يفعل هذا الاتحاد لأسباب اقتصادية وتاريخية وثقافية في حين تشجع دول أوروبية أخرى وتدعم هذا الهيكل وتعمل على إنعاشه⁽²³⁾ أما الولايات المتحدة فاقترحت منذ سنة 1997 على الدول المغاربية الثلاث تونس والجزائر والمغرب مشروع (وأدمجت في ما بعد موريتانيا في حين استبعدت ليبيا لحدّة الخلافات بينها ونظام القذافي) شراكة أميركية مغاربية أو ما عرف بـ «مبادرة أيزنشتات» (نسبة إلى مساعد وزير الخزانة ستيوارت أيزنشتات) أي إقامة شراكة اقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي الشراكة مشروعاً اقتصادياً فقط، وإنما ارتكزت على تشاور وتنسيق سياسيين دائمين على نحو شبيه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يتلائم البعد الاقتصادي مع البعد السياسي وذهب المسؤول الأمريكي إيزنشتات إلى القول «نحن نأمل أن نشجع اتحاد المغرب العربي وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها لأنها تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة»⁽²⁴⁾.

2. التداعيات

يُفقد التأخير في تفعيل مؤسسات (وقرارات والاتفاقيات) اتحاد المغرب العربي البلدان المغاربية سنوياً ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو، وهو ما يمثل لتونس تقريبا خسارة تقدر بـ 50 ألف مواطن شغل مباشر كل سنة هذا بالإضافة إلى الآلاف من مواطني الشغل غير المباشرة المهذورة. كما بينت بعض الدراسات الاقتصادية أن «اللا مغرب عربي» قد كلف بلدان هذه المنطقة خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار»⁽²⁵⁾.

كما أن إصرار البلدان المغاربية على الاعتماد على نفسها بشكل فردي يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية، ويضعها في موقع ضعيف خلال مفاوضاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي بسبب افتقادها إلى مقومات المنافسة الخارجية. أما اندماج التجارة

مالية لا تتجاوز الملياري دولار وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل المسجل على مستوى البلدان الإفريقية والبالغ 12 في المائة. كما وصف التقرير ذاته السوق المغاربية بكونها الأقل دينامية في العالم رغم توفرها على الأساسيات، في الوقت الذي تبلغ فيه التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا مثلا 21 في المائة، ودول أمريكا الجنوبية 14,8 في المائة، تصل المبادلات بين بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 66 في المائة من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.⁽¹⁷⁾

ج - ضعف البنية الأساسية

يعرف الفضاء المغاربي تفاوتاً على مستوى البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالموانئ أو السكك الحديدية، التي تعتبر نقطة ضعف بالمنطقة، إذ تتم 99 في المائة من المبادلات التجارية المغاربية عبر الطرق البرية كما ان إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر يجعل من تشغيل شبكة السكك الحديدية المغاربية أمراً صعب التحقيق في الظروف الحالية.⁽¹⁸⁾

2. أسباب الجمود

تبدو أسباب تعطيل تفعيل مؤسسات الاتحاد وقراراته مركبة وعديدة نذكر منها :

- غلبة الهاجس السياسي على الهاجس الاقتصادي، حيث أن اتحاد المغرب العربي إنبنى على أساس سياسي⁽¹⁹⁾.
- الخلافات الجزائرية المغربية والمتمثلة بالأساس في مشكلة الصحراء الموروثة عن التقسيم الاستعماري للمنطقة⁽²⁰⁾.
- فقدان الإرادة السياسية عند الزعماء المغاربة، وغياب الثقة بينهم وارتفاع منسوب نرجسيتهم والخوف من فقدان مصالحهم وزعامتهم القطرية بفاعلية الاتحاد⁽²¹⁾.
- عدم فاعلية ونجاعة «المؤسسات الديمقراطية» الكائنة.
- استشراف الفساد في القطاعات الإدارية والاقتصادية والمالية في القطاعين الخاص والعام وغياب الشفافية⁽²²⁾.
- العامل الخارجي بين التعطيل والتفعيل الاتحاد المغاربي : تفضل بعض الدول الأوروبية التعاطي الثنائي في مفاوضاتها

البينية فمن شأنها أن تحل بعض مشاكل المنطقة المغاربية كما تقول كرسيين لكاردر رئيسة صندوق النقد الدولي.⁽²⁶⁾

ويمثل سعي الدول المغاربية نحو المزيد من التسليح أحد عوامل التوتر ومظاهره وتمثل كل من المغرب والجزائر دولتان مصنفتان من بين أهم الدول الإفريقية المستوردة للسلاح (نحو 56% من مجموع واردات الدول الإفريقية إذ خصصت الجزائر 20 مليار دولار من ميزانية 2015 لشراء الأسلحة بينما خصص المغرب 10 مليار دولار للسنة نفسها) وذلك بسبب توجسهما بشأن الحدود وقضية الصحراء.⁽²⁷⁾ وكان من المفروض أن تذهب تلك الأموال لقضايا التنمية المستدامة والمساهمة في تقليص مشكلة البطالة ومواجهة خطر الإرهاب...

ولاشك ان حرمان مئات الآلاف من شباب الدول المغاربية العاطلين عن العمل هو بعلاقة مباشرة وغير مباشرة بعدم تجسيم قرارات تحرير تنقل رؤوس الأموال والسلع والمسافرين في كل الاتجاهات في الدول الخمس. كما ان عدم اطلاق سوق مغاربية موحدة بها نحو 100 مليون مستهلك ينعكس ذلك بالضرورة سلبا على كل فرص الإنتاج والاستثمار والتشغيل. ومنع المنطقة المغاربية من لعب دور الفاعل الاستراتيجي الإقليمي والدولي، بما يتماشى مع موقعها الجغرافي المميز كما حرم ذلك ملايين المهاجرين المغاربية في أوروبا والخليج وأمريكا، ويدفع باتجاه توظيف مدخراتهم ومن لعب دور اقتصادي والمساهمة في تنمية المغرب الموحد.⁽²⁸⁾

III . تفعيل الاتحاد المغاربي⁽²⁹⁾

1 . المحاولات السابقة

إذا أردنا أن نبتعد قليلا عن التشاؤم والاقتراب ولو قليلا من روح التفاؤل فيمكن القول أن ما تحقق خلال 27 سنة الأخيرة (بالنسبة إلى بناء مشروع المغرب العربي) من حيث التشريعات ومؤسسات العمل المشترك في المنطقة المغاربية لم تكن دوما سلبية، باعتبار أنها أسفرت عن تطوير العلاقات البينية في حدها الأدنى بين الدول المغاربية (كل على انفراد). ولمزيد تدعيم هذا التفاؤل يمكن أن نفتتح بأن ما أنجز على مستوى التشريع والتنظيم وإقامة بعض المؤسسات والهيئات بالإضافة إلى الندوات واجتماع لجان

لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والطبية وما تمخض عنها من اتفاقيات نذكر منها الاتفاق حول منطقة التبادل الحر منذ سنة 1992 ومجموعة جمركية منذ سنة 1995 وإنشاء شركة طيران موحدة...⁽³⁰⁾ ومشروع بنك الاستثمار المغاربي⁽³¹⁾.

2 . العوامل المحفزة على التفعيل

تبدو العوامل المحفزة والموجبة لتفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه متعددة بالإضافة الى العوامل الثابتة التي تتمثل في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، والتباين والتنوع في الإمكانيات والقدرات⁽³²⁾ يمثل الموقع الاستراتيجي المهم، لدول المغرب والتحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية تمثل جميعها حوافز مؤكدة تدفع، باسم المصلحة والنفعية السياسية، باتجاه التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي.

كما التحديات الاجتماعية المتعددة (ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة..) التي تعيشها دول المغرب العربي، عوامل تفرض بحدة التعجيل باستثمار مختلف الإمكانيات والمقومات الاقتصادية والبشرية.. المتاحة لتفعيل وتطوير آليات الاتحاد⁽³³⁾.

التحديات الاقتصادية

ويقدر خبراء البنك الدولي، أنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها بـ 2 في المائة في حال تحقيق اتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية وتحسين مناخ الاستثمار، ما يترد إيجابا على القدرة الشرائية للمواطنين⁽³⁴⁾. لذلك يبدو «الاندماج ضرورة حتمية اليوم، لأن البلدان المغاربية يمكنها بتفعيل اندماج فعلي أن تربح مجتمعة ما بين 3 و9 مليارات دولار سنويا».

التحديات الأمنية : يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة وجوارها (منطقة الساحل والصحراء)، وذلك منذ ظهور تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» وانعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي بدرجات متفاوتة بالإضافة الى حركة الهجرة السرية نحو اورروبا عبر الدول المغاربية وتوسع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتزايد أعداد

خاتمة

تدفع شعوب منطقة المغرب العربي ثمنا باهظا نتيجة عدم تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، خاصة وان جميع المعطيات الجغرافية التاريخية الحضارية والثقافية والسياسية والتحديات الداخلية والخارجية، تشكل حوافز مؤكدة لتجسيد ضرورة تفاعل الأنظمة بمنطق المصالح وليس العاطفة وتصفية حسابات الماضي ولنا في الاتحاد الأوروبي مثال على ذلك. فرغم الحروب الطويلة والمدمرة بين دول القارة غير انها في الأخير تجاوزت كل الماضي بشقه الكئيب.. وتنازلت على جزء من رموز سيادتها(العملة..والعلم والحدود..).

ولا شك ان التحولات التي عرفتها المنطقة بشكلها الصارخ والعييف او الهادئ والناعم تدفع المؤسسات الديمقراطية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لمزيد من أعمال الخيال وتقديم المبادرات والاقتراحات في ما بينها والضغط السلمي على الأنظمة من اجل تفعيل الاتحاد المغربي وحتى يتحول مطلب تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي الى قضية رأي عام ومطلب حيوي مصيري بل وجودي لمستقبل شعوب المنطقة..

د. عبد اللطيف الحناشي

أستاذ التاريخ السياسي المعاصر والراهن بجامعة منوبة. تونس

* إن مضمون الورقة الماثلة لا يعبر إلا عن آراء الكاتب.

اللاجئين في المنطقة عوامل محفزة تفرض مزيداً من التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية مجتمعة الأمنية منها والاقتصادية، «أسوة بالاتحاد الأوروبي الذي انطلق انطلاقاً سليمة ومرتفعة تنبته إلى أهمية المكون الاقتصادي كأساس لبناء إطار إقليمي قوي»⁽³⁵⁾.

3. الوسائل الممكنة للتفعيل (التوصيات)

لا شك ان شعوب المغرب بحاجة لتفعيل المؤسسات المختلفة التي تولدت عن اتفاقية مراكش بل ان الأمر أصبح ضروريا وحيويا حتى بالنسبة الى الأنظمة السياسية المغاربية والمتوسطة غير ان ذلك يتطلب اعتماد سياسات ووسائل مختلفة من ذلك تعميق النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في الكثير من النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات الوطنية والإقليمية والدولية مع ضرورة أن تُسرّع الدول المغاربية وتيرة الاندماج الإقليمي بينها، وتنسيق سياساتها المالية والاقتصادية والتشريعية، وفتح الحدود أمام الشركات الدولية وتنقل رؤوس الأموال والسلع واعتماد الشفافية والحكمة الرشيدة وتبسيط الإجراءات لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية وتخفيض نفقات التسلح والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغربي. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني(بما في ذلك اتحادات ارباب العمل واتحاد العمال والشباب والطلبة...) ان تبادر كل من موقع اختصاصها بتوحيد جهودها بتحويل نشاطها على المستوى المغربي (شكلا ومضمونا) وان تهتم بتفعيل علاقات التعاون في ما بينها والى إقامة شراكات دعم التعاون والتشبيك في ما بينها وأن تضغط باتجاه ان «يتحول» هذا الاندماج أمرا واقعا على الحكومات المغاربية.

ولوسائل الإعلام المختلفة في الأقطار المغاربية دور أساسي في تفعيل مؤسسات الاتحاد من خلال مضاعفة اهتمامها بأهمية الاندماج المغربي ودوره في تقليص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمل باتجاه بلورة رأي عام مغاربي يفرض على الحكام مسالة تجسيم الاندماج المغربي على أرض الواقع.

- Saoudi (Abdelaziz) : «OCTOBRE 1988-TÉMOIGNAGES ET DOCUMENTS» ; <http://www.socialgerie.net/05-10-2013>

(8) معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، <http://www.maghrebarabe.org>

(9) اتحاد المغرب العربي الأهداف والمهام، <http://www.maghrebarabe.org>

(10) «معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي - مناقصها ونواقصها»، <http://www.ahewar.org/12-04-2012>، بازغ عبد الصمد

(11) يتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيبارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. وهو يعقد دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. ويبيدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع إلى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

(12) تتألف من قاضيين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات. وتختص المحكمة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة مقرها بموريتانيا.

(13) تتكون من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب الكبير، حسب مقتضيات مهمتها والإمكانات المتوفرة في كل منها. وتهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها طرابلس بليبيا.

(14) أنشئ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد في مارس 1991، ويهدف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

(15) انظر نص الاتفاقية في : <http://www.moqatel.com/openshare/B> : <http://www.moqatel.com/openshare/B> /Monzmat3/ETEHAD-MAG/sec032.htm

(16) الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، <http://www.agadiragre.com> /ment.org

(17) <http://www.eeni.org/ECA-Economic-Commission-for-Afri>

www.financialafrik.com أيضا :

تقرير أممي يكشف هزلة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية»، <http://www.hespress.com/09-08-2015>

(18) من المؤسف القول ان الحدود بين البلدين لم تغلق زمن الاحتلال الفرنسي للبلدين كما ظل خط سكك الحديد الرابط بيم كل من تونس والجزائر والمغرب يعمل الى حدود غلق الحدود بين الجزائر والمغرب

(19) الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، - <http://www.aljazeera.net/03-10-2004> عبد النور بن عنتر

(1) تبلغ المساحة الكلية للمنطقة المغاربية نحو 5.782.140 كلم مربع أي ما نسبته 42% من مساحة مجموع الدول أعضاء الجامعة العربية والشريط البحري للاتحاد يبلغ 6505 كلم. أما عدد سكان المنطقة حسب إحصائيات عام 2015 فتصل إلى نحو 100 مليون نسمة. وتتميز منطقة المغرب العربي الكبير بموقع إستراتيجي هام، فهو يطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويشكل بوابة رئيسية على أفريقيا جنوب الصحراء من الجنوب، ويمثل امتدادا لمنطقة الشرق الأوسط (الدين - اللغة، التاريخ والحضارة)، ويمتد على حيز من المحيط الأطلسي في الغرب، ويطل على أكبر ممرات التجارة البحرية العالمية.

(2) ادريس(الرشيد) : ذكريات عن مكتبة المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس-ليبيا 1981، ص 27-128.

(3) مالكي (امحمد) : الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات، الطبعة الثانية، بيروت 1994، 460-457. حضر المؤتمر ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي ووجهة التحرير الوطني الجزائرية وكان همّ الحاضرين أيضا كيفية مساعدة جبهة التحرير الجزائرية في نضالها الوطني التحرري من جهة،

(4) Ben Khalif(Sadok) : **Le Maghreb à la recherche de son unité** ; Imprimerie de l'U.G.T.T. Tunis 1992 ; pp 402

(5) Camau(Michel) : «Mutations en Europe central. Changements au Maghreb : Regards croisés» ; in **Le Maghreb face aux mutations internationales** ; (Actes du colloque de Beit Al-Hikma-Carthage les 4 et 5 mai 1990) ; p 35-48

(6) شهدت 3 بلدان مغاربية خلال هذا العقد سلسلة كاملة من الانفجارات الكبيرة، (عملية قفصة في الجنوب الغربي لتونس يناير 1980 وانتفاضة الدار البيضاء في حزيران/جوان 1981 بالمغرب، وثورة الخبز في تونس في نهاية 1983 وبداية 1984، والانتفاضة الشعبية في الجزائر أكتوبر عام 1988، وانتفاضة المغرب في عام 1991). وقد أحدثت هذه الانتفاضات اختلالا جذريا في بنية الأنظمة السياسية الحاكمة في تونس، والجزائر، والمغرب.

في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، والعزلة السياسية للأنظمة، بدأت السلطات الحاكمة في بلدان المغرب العربي البحث في بعث وتفعيل المشروع المغاربي من جديد في أواسط الثمانينات، عبر تطوير مجالات الصراعات والتوترات التي تفرقتها، والاتجاه نحو تطبيع العلاقات المغاربية - المغاربية.

(7) جددت هذه الأحداث بالجزائر يوم 5 أكتوبر/تشرين الأول 1988 وتمثلت بتظاهر آلاف الجزائريين احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، بسبب أزمة أسعار النفط التي شهدها العالم عام 1986. وعمت المظاهرات أغلب المدن الجزائرية الكبرى، وهاجم المظاهرون المقرات الحكومية والأمنية، وأسفرت الأحداث عن مقتل 120 شخصا حسب الإحصائيات الرسمية، ونحو خمسمائة حسب نشطاء. وأجبرت الأحداث الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك على التعهد بتنفيذ إصلاحات سياسية، توجت بدستور 23 فبراير/شباط 1989، مما سمح بإنشاء أكثر من ستين حزبا سياسيا، وإنهاء حكم الحزب الواحد.

18/03/2016, URL : <http://ceriscope.sciences-po.fr/pauvrete/content/part3/injustices-sociales-et-contestations-politiques-au-maghreb>.

تبلغ البطالة في تونس 15.3 ، الجزائر 9.7، المغرب 9.1، وموريتانيا 31.0 في المائة وذلك حسب إحصائيات 2014 اي بمعدل 16.2 بالنسبة للدول الأربعة :

Taux de chômage des pays ; <http://www.statistiques-mondiales.com/chomage.htm>

(34) «هكذا تضيّع دول المغرب العربي فرصة تحولها إلى «فردوس اقتصادي»، <http://algpress.com/20-02-2016>، وذلك حسب ما صرح به سيمون جريج، وهو المسؤول عن قسم المغرب العربي في البنك الدولي

(35) «الاتحاد المغاربي.. والفرص السياسية والاقتصادية الضائعة»، <http://www.hespress.com/18-02-2016> /إدريس لكريني

(20) تفعيل اتحاد المغرب العربي.. «خيار استراتيجي من أجل تحقيق التنمية الشاملة»، <http://www.almassaepress.com/24-02-2012>

(21) الحناشي (عبد اللطيف) : «انجاز الاتحاد المغاربي : بين اكرهات الداخل واکراهات الخارج»، ضمن ندوة نصف قرن على المشروع المغاربي كلفة اللامغرب، تنسيق محمد المالكي، جامعة القاضي عياض كلية الحقوق ومختبر الدراسات الدستورية والسياسية مراكش وكونراد ايديناور، الطبعة الأولى مراكش 2010، ص 105-118

(22) حركات (محمد) : «دور تقويم منظومة النزاهة الوطنية في مكافحة الفساد في المغرب العربي»، ضمن أشغال الندوة المغاربية : «نصف قرن على المشروع المغاربي، كلفة اللامغرب»، المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش نوفمبر 2008، تنسيق أمحمد المالكي، جامعة القاضي عياض، الطبعة الأولى مراكش، 2010، ص 177-215

(23) «الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع»، <http://www.aljazeera.net/03-10-2004> عبد النور بن عنتر

(24) «الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغربية إلى أين؟»، <http://www.sta-times.com/13-12-2007>

(25) ساري (كميل) : «بلدان المغرب العربي الأضعف في العالم بـ 2% من المبادلات التجارية»، <http://www.csd-center.com/25-05-2015>

(26) «التكامل الاقتصادي المغاربي : ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟»، <http://www.sasapost.com/12-02-2016>

(27) «Le Maroc et l'Algérie, plus gros importateurs d'armes en Afrique» ; <http://www.huffpostmaghreb.com/22-02-2016>

(28) Le cout du non Maghreb ; <http://europemaroc.com/14-03-2016>

(29) «الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع»، <http://www.aljazeera.net/03-10-2004> عبد النور بن عنتر

(30) الحناشي (عبد اللطيف) : «انجاز الاتحاد المغاربي : بين اكرهات الداخل واکراهات الخارج»، ضمن ندوة نصف قرن على المشروع المغاربي كلفة اللامغرب، تنسيق محمد المالكي، جامعة القاضي عياض كلية الحقوق ومختبر الدراسات الدستورية والسياسية مراكش وكونراد ايديناور، مراكش 2008، ص 105-118

(31) تم تفعيله بعد إحدى عشرة سنة (1991) من التوقيع على إنشائه بينما تمكن تجمع دول الساحل والصحراء بعد سنتين فقط من وجوده من تأسيس بنك للتنمية والتجارة «تأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية» مليون دولار

(32) التنوع والتباين في حجم الثروات الطبيعية من قطر لآخر والتباين في حجم الطاقات البشرية ومؤهلاتها. الاختلاف في القدرات المالية والمؤهلات الصناعية والفنية...

(33) Luis Martinez, «Injustices sociales et contestations politiques au Maghreb», CERISCOPE Pauvreté, 2012, [en ligne], consulté le